

أكثر من خمسين دولة تتعهد بحماية الصحفيين

● لاهاي - أعلن وزير الخارجية الهولندي ستيف بلوك عن توقيع وزراء من أكثر من خمسين دولة إعلاناً يدعو إلى حماية الصحفيين، خلال مؤتمر حول حرية الصحافة في لاهاي عقد يومي الأربعاء والخميس.

وقال بلوك في مستهل المؤتمر المدعوم من منظمة الأمم المتحدة للترقية والعلوم والثقافة "يونيسكو"، إن "الصحفيين في العالم يجب أن يكونوا محميين بشكل أفضل ليتمكنوا من تادية دورهم كحراس للديمقراطية".

وأشار إلى أن "مشاركة أكثر من خمسين وزيراً في هذا المؤتمر هي سابقة"، معتبراً أن ذلك سيشكل "ضغطاً دبلوماسياً" على الدول التي لن توقع الإعلان.

وتضمن المؤتمر العديد من حلقات النقاش والحوارات التفاعلية التي تتناول مواضيع تتنوع بين التحقيق في مقتل الصحفيين والعنف على الإنترنت ضد الصحافيات وديمومة وسائل الإعلام وتنظيم المحتوى المتاح على الإنترنت واستجابة وسائل الإعلام لجائحة كوفيد - 19.

وتشارك في النقاشات عبر خدمة الفيديو سلطات حكومية رفيعة المستوى وقضاة ومدعون عامون ومقررون خاصون وقادة المجتمع المدني.

ومن بين المتحدثين في المؤتمر، وزير الخارجية اللبناني شربل وهبة، الذي أشاد بوضع الحريات في البلاد، مؤكداً

وأضاف أن لبنان لطالما عُرف بأنه أرض الحريات والقيم. وتابع "نجدد اليوم تعهدنا والتزامنا تجاه حماية حرية التعبير والتي تتجسد بشكل بارز في حرية الصحافة وحماية الصحفيين سواء عبر ضمان السلامة الجسدية أو السلامة الرقمية".

وجاء حديث وهبة مفاجئاً لبعض في لبنان، إذ تكررت الشكاوى مؤخرًا من قبل صحفيين وإعلاميين تعرضوا لاعتداءات، ولم تقم السلطات بأي إجراء لحمايتهم ومحاسبة الجناة خصوصاً عناصر حزب الله.

وتضمن المؤتمر العديد من حلقات النقاش والحوارات التفاعلية التي تتناول مواضيع تتنوع بين التحقيق في مقتل الصحفيين والعنف على الإنترنت ضد الصحافيات وديمومة وسائل الإعلام وتنظيم المحتوى المتاح على الإنترنت واستجابة وسائل الإعلام لجائحة كوفيد - 19.

وتشارك في النقاشات عبر خدمة الفيديو سلطات حكومية رفيعة المستوى وقضاة ومدعون عامون ومقررون خاصون وقادة المجتمع المدني.

ومن بين المتحدثين في المؤتمر، وزير الخارجية اللبناني شربل وهبة، الذي أشاد بوضع الحريات في البلاد، مؤكداً

اغتيال إعلامية رسالة ضد عمل الصحافيات في أفغانستان

● كابول - قتل مسلحون مذبة أخبار أفغانية وسائقها الخميس، في ثاني جريمة قتل تستهدف صحافيين في البلاد خلال شهر، وتسلبت الضوء على اتجاه متزايد للعنف ضد الصحافيين في البلاد. وقتلت مالالاي مايواند، مراسلة إذاعة وتلفزيون "انكاس"، مع سائقها في هجوم على سيارتهما في جلال آباد، عاصمة إقليم نكرهار الشرقي، مما رفع العدد الإجمالي للصحافيين والإعلاميين الذين قتلوا هذا العام في أفغانستان إلى 10.

وزادت الهجمات، التي تستهدف شخصيات عامة -صحافيين وسياسيين ورجال دين ومدافعين عن حقوق الإنسان- في الأشهر الماضية رغم مفاوضات السلام الجارية في الدوحة.

وقال المتحدث باسم حاكم الإقليم عطاءالله خوجياني "كانت في طريقها إلى مكتبها عندما وقع الحادث".

وتعتبر المنطقة بؤرة لنشاط المتشددين، لاسيما تنظيم داعش، لكن لم تعلن أي جماعة على الفور مسؤوليتها عن الهجوم.

بدوره، أشار المتحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية طارق عريان، إلى أنه "خلال العقد ونصف العقد الماضيين، كانت الغالبية العظمى من الصحافيين القتلى ضحايا لطالبان".

ونفى المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد، تورط الحركة في الحادث.

وإستهدفت شبكة انكاس من قبل واختطف مالكها مهندس زلماي مقابل فدية في 2018.

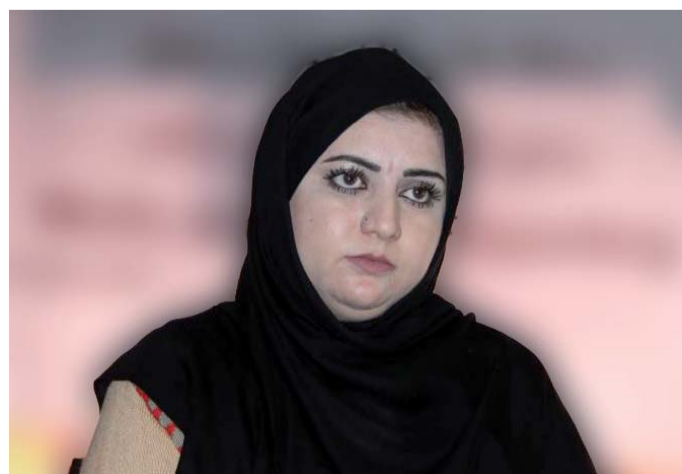
كما أن مايواند ليست الأولى المستهدفة في عائلتها، إذ قبل خمس سنوات، قتلت والدتها، وهي ناشطة أيضا على أيدي مسلحين مجهولين.

وقالت منظمة ناي، التي تدعم الإعلام في أفغانستان في بيان، "مع مقتل سنابل، أصبح مجال عمل الصحافيات ضئيلاً، وقد لا يجرى الصحافيون على مواصلة عملهم بالطريقة التي كانوا يعملون بها من قبل".

وباتي مقتل مايواند، التي كانت في العشرينات من عمرها، بعد أسابيع فقط من مقتل الصحافي إلياس داي، الذي كان يعمل في إذاعة الحرية في هجوم بسيارة مفخخة في لشركاه عاصمة هلمند في جنوب أفغانستان، كما قتلت ياما سيواوش، مذبة شبكة "تولو نيوز" السابقة، في انفجار مماثل في العاصمة كابول في نوفمبر الماضي. ولم تتبن أي جهة حتى الآن مسؤولية هذه الاعتداءات.

وأدانت الحكومة الأفغانية والسفارة الألمانية ووقف الاتحاد الأوروبي والسفير البريطاني والهجمات المتزايدة على الصحافيين والنشطاء.

وتميز حكم طالبان المتشدد بقوانين قمعية للنساء حتى الإطاحة بالجماعة في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة لأفغانستان في 2001.



الصحافة مهنة الموت في أفغانستان

سياسة الإقصاء لكل إعلامي يحاول التحرر من القيود لن تتوقف في مصر

معاقبة إعلامي مارس دوره الرقابي بطاقة صفراء لمنابر
تحاول التغريد خارج السرب



العقوبة تصحيح مسار أم إسكات صوت

بإمكانية التعرض لذات العقوبة، إذا مارسوا دورهم بأكبر من الإطار المسموح لهم، كما يفقد الإعلام مكانته عند المسؤولين ويجعلهم يتعاملون مع كل من يحمل صفة صحافي أو مذيع باستخفاف.

وأكد حسن علي أستاذ الإعلام ورئيس جمعية حماية المشاهد المصري، لـ "العرب"، أن الإعلامي لن يستطيع ممارسة أي دور رقابي والمؤسسات الإعلامية تحت السيطرة، والهيئات المنوط بها إدارة المنظومة أصبحت رقابية أكثر مما ينبغي.

وقررت نقابة الإعلاميين وقف المذيع عن الظهور بأي وسيلة إعلامية بدعوى أنه ليس عضواً بالنقابة ولم يحصل من قبل على ترخيص بمزاولة المهنة، في مؤشر يعكس أن الأزمة برمتها مفتعلة، لأن أسامة كمال يمارس العمل الإعلامي منذ سنوات طويلة، وتقل بين أكثر من قناة.

ويبدو أن المجلس الأعلى للإعلام، أدرك الخطأ الذي ارتكبه بإيقاف المذيع دون سبب مقنع، فقرر الاستعانة بنقابة الإعلاميين للإعلان عن مبرر أكثر جدوى، وهو عدم حصوله على عضوية النقابة، كما لو أن كمال مبتدئ، في حين أن أغلب الوجوه الإعلامية في مصر ليست مدرجة بجداول النقابة، التي لا زالت تحت التأسيس.

وقال حسن علي، إن القيود المفروضة على الإعلامي "كارت أصفر لكل من يحاول السير على نفس النهج، أو يدخل ما يسمى بمناطق الأعلام، والتحجج بعدم حصول المذيع على ترخيص مزاولة المهنة".

وكان من الطبيعي حتى وقت قريب، أن يشاهد المصريون مذيعاً يتلو على الجمهور رداً وصل إليه من جهة حكومية انتقدتها في حلقة سابقة للتعليق على ما أثاره، لكن مع الإسراف في معاينة البرامج التلفزيونية نال من مسؤوليتها، وجعلها أقرب إلى نشرة إعلامية لا يتجاوز مديعها أكثر من تلاوة البيان الحكومي والتعليق عليه بإيجابية.

ويقول خبير الإعلام، إن إصدار عقوبة تجاه أي برنامج مجرد أنه مارس دوراً رقابياً، يجعل نصف الحقيقة غائبة عن الجمهور، فماداً يستفيد المشاهد من إسكات مذيع انتقد تقصير وزارة بعينها، تسببت في خسارة البلاد مليارات الجنيهات، هل ذلك يعني أنه كان على خطأ أم أن الجهة المتهمه بالتقصير ارتكبت خطأ يستوجب معاقبتها.



حسن علي

● الإعلام لن يستطيع ممارسة أي دور رقابي والمؤسسات الإعلامية تحت السيطرة والرقابة أكثر مما ينبغي

ويواجه البعض عن قرار وقف البرامج التي يتطرق مذيعوها لقضايا حساسة تدسك السيادة المصرية، بدعوى أن ذلك ليس له علاقة بالدور الرقابي الذي يمارسه الإعلام، بل يرتبط بالأمن القومي والمواضع السياسية من جانب الحكومة، وطريقة إدارتها للملف، وهذه النوعية من القضايا يتم التعامل معها في الخفاء بعيداً عن الرأي العام.

وأكد مسعود صالح أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، أن ممارسة الإعلام لدوره الرقابي يجب أن تكون بعيداً عن القضايا التي تلامس الدبلوماسية والعلاقات مع الدول الأخرى، لأنه ليس كل ما يعرف يقال، والتطرق إلى هذه الملفات يجرح السيادة عموماً، كما أن توجيه الخطاب إلى رئيس الدولة مباشرة يلغي دور باقي المؤسسات.

وأضاف لـ "العرب"، أن الإعلامي عندما يخاطب الرئيس ولا يرد عليه فإن ذلك يظهر بأن رأس السلطة مقصر أو يعرف خبايا الأمر ولا يتكلم، وهذا خطأ، ولا يجب أن يمارس الإعلام دوره الرقابي عبر الضغط على الحاكم مباشرة، لأن ذلك يضعه في مواجهة مع المتشوقين لمعرفة الحقيقة، ويظهر الدولة كأنها بلا مؤسسات قوية.

الإسراف في معاينة البرامج التلفزيونية في القنوات المصرية نال من مسؤوليتها، وجعلها أقرب إلى نشرة إعلامية لا يتجاوز مديعها تلاوة البيان الحكومي والتعليق عليه بإيجابية، ويحمل رسالة ترهيب لكل العاملين في المنظومة بإمكانية التعرض لعقوبة، إذا مارسوا دورهم بما يتخطى الإطار المسموح به.

رد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أسرع بالتحقيق الإداري، وصدور قرار بمنعه من الظهور الإعلامي.

وأعادت الواقعة الجدل الإعلامي في مصر حول طبيعة عمل الجهات المسؤولة عن ضبط وإدارة المنظومة برمتها، هل دورها تقييد حرية الرأي والتعبير وتحجيم أي صوت يغرد خارج السرب، أم توجيه الإعلامي في حال الخطأ وتصحيح مساره، أم منع المناير من تفجير قضايا جماهيرية يفترض أنها تمس صميم كيان الدولة.

ويكمن الاهتمام بالواقعة، في أنها الأولى من نوعها التي يتصدى لها المجلس الأعلى للإعلام منذ تشكيكه الجديد قبل ستة أشهر، وكان العاملون في المهنة يمتنون أنفسهم بأن الطريقة التي كان يدار بها المشهد مع المجلس السابقة ولست بلا رجعة، ويبدو أن سياسة الإقصاء لكل من يحاول التحرر من القيود، ليمارس دوره بمهنية لن تتوقف.

وأمام إشادة الرأي العام بالإعلامي لأنه مارس دوره الرقابي، كان الوسط الصحفي والإعلامي ينتظر من مجلس تنظيم الإعلام الإشادة بموقفه أو على الأقل السماح للطرف الآخر (وزارة الاتصالات) بالرد لتصحيح المعلومات الخاطئة، لكن المجلس اختار الطريق السهل بتكتم صوت المذيع.

ويواجه المجلس اتهامات بممارسة القيود أكثر من تنظيم المشهد، خصوصاً لأن أسامة كمال خبير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وإحدى الشخصيات القليلة في مصر التي تستثمر في هذا المجال بجانب عمله الإعلامي، ورفض من قبل شغل منصب وزير الاتصالات.

ويرى مراقبون، أن الواقعة وإن كانت تخص مذيعاً بعينه، لكنها تعكس الحالة التي أصبحت عليها وسائل الإعلام ودورها، فالواضح أن النظرة صارت قاصرة على القيام بدور النناء على الحكومة وقراراتها، وما دون ذلك ليس من ضمن أدوارها.

ويقول هؤلاء، إن معاينة الإعلامي مجرد أنه انتقد جهة حكومية، يحمل رسالة ترهيب لكل العاملين في المنظومة

لم يفلح التظلم الذي تقدم به الإعلامي المصري أسامة كمال للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، على قرار وقفه أسبوعين دون أسباب مقنعة، في تلبين مواقف الجهات المسؤولة عن ضبط المشهد، رغم الجدل الذي صاحب القرار، باعتبار أن الواقعة التي عوقب بسببها لم تتجاوز تقديمه لبيان للنائب العام على الهواء ضد وزارة الاتصالات.

ويبرر المجلس اتخاذ قرار بوقف كمال المذيع بقضايا المحور الخاصة أخيراً، بأنه اعتمد على معلومات مغلوطة وسوّق لها على الهواء مباشرة، وحاول إثارة الرأي العام وإحداث حالة من البلبلة بتقديم بلاغ ضد مؤسسة حكومية بأسانيد غير واقعية، ما تطلب معاقبته بالإيقاف وعدم الظهور على أي وسيلة إعلامية لمدة أسبوعين.

وأعلن كمال حصوله على معلومات تفيد بإمكانية خسارة الدولة المصرية مليارات الجنيهات سنوياً إذا لم تتدخل لوقف تنفيذ إسرائيل لممر كابلات بحرية يربط دول العالم ببعضها، ما يفقد مصر منجماً من الذهب باعتبارها لاعباً رئيسياً في مجال أعمال مراكز البيانات، ويجعلها تخسر مكائنتها في هذا التخصص.

● لم يفلح التظلم الذي تقدم به الإعلامي المصري أسامة كمال للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، على قرار وقفه أسبوعين دون أسباب مقنعة، في تلبين مواقف الجهات المسؤولة عن ضبط المشهد، رغم الجدل الذي صاحب القرار، باعتبار أن الواقعة التي عوقب بسببها لم تتجاوز تقديمه لبيان للنائب العام على الهواء ضد وزارة الاتصالات.

ويبرر المجلس اتخاذ قرار بوقف كمال المذيع بقضايا المحور الخاصة أخيراً، بأنه اعتمد على معلومات مغلوطة وسوّق لها على الهواء مباشرة، وحاول إثارة الرأي العام وإحداث حالة من البلبلة بتقديم بلاغ ضد مؤسسة حكومية بأسانيد غير واقعية، ما تطلب معاقبته بالإيقاف وعدم الظهور على أي وسيلة إعلامية لمدة أسبوعين.

وأعلن كمال حصوله على معلومات تفيد بإمكانية خسارة الدولة المصرية مليارات الجنيهات سنوياً إذا لم تتدخل لوقف تنفيذ إسرائيل لممر كابلات بحرية يربط دول العالم ببعضها، ما يفقد مصر منجماً من الذهب باعتبارها لاعباً رئيسياً في مجال أعمال مراكز البيانات، ويجعلها تخسر مكائنتها في هذا التخصص.

● غيباب ثقافة حق الرد في الإعلام المصري يشير إلى حجم التضييق الذي تمارسه الهيئات الرقابية ضد العاملين بالمهنة

ولأن أسامة كمال يدرك حجم الروتين الحكومي في التعامل مع القضايا الحساسة، استغل موقعه الإعلامي ووجه كلامه للرئيس عبدالفتاح السيسي ليتدخل بنفسه ويسرع خطوات وزارة الاتصالات للتعامل مع الأزمة باحترافية، لكن كان

● غيباب ثقافة حق الرد في الإعلام المصري يشير إلى حجم التضييق الذي تمارسه الهيئات الرقابية ضد العاملين بالمهنة

ولأن أسامة كمال يدرك حجم الروتين الحكومي في التعامل مع القضايا الحساسة، استغل موقعه الإعلامي ووجه كلامه للرئيس عبدالفتاح السيسي ليتدخل بنفسه ويسرع خطوات وزارة الاتصالات للتعامل مع الأزمة باحترافية، لكن كان

● غيباب ثقافة حق الرد في الإعلام المصري يشير إلى حجم التضييق الذي تمارسه الهيئات الرقابية ضد العاملين بالمهنة

ولأن أسامة كمال يدرك حجم الروتين الحكومي في التعامل مع القضايا الحساسة، استغل موقعه الإعلامي ووجه كلامه للرئيس عبدالفتاح السيسي ليتدخل بنفسه ويسرع خطوات وزارة الاتصالات للتعامل مع الأزمة باحترافية، لكن كان